من خلال دراستنا المتواضعة والمتعلقة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية تبسة- ولمحاولة إيجاد إجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: "ما مدى إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة".

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على الجانب النظري للمؤسسات الصغير والمتوسطة ومساهمتها في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ وكذا التعرف على مختلف الإطار النظري للتنمية المستدامة، وكذلك توضيح العلاقة الإرتباطية بين التنمية المستدامة والمؤسسة الاقتصادية، كون تبني المؤسسة لأبعاد ومبادئ التنمية المستدامة لم يبقى خيارا بل أصبح ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية ولا مفر منها.

ثم تطرقنا إلى أليات وسبل إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في ممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء نتيجة للضغوطات الحكومية وغير الحكومية وكذا التدهور البيئي وارتفاع مستويات التلوث في السنوات الأخيرة وظهور مختلف المشاكل البيئية، وفي ضل هذا المفهوم الجديد تنتهج المؤسسات الإقتصادية مجموعة من السلوكيات فإما أن يكون دفاعيا، مسايرا، أو واعيا.

ويجب على المؤسسات الإقتصادية تسطير سياسة بيئية تجسد أداءها البيئي تظم الإجراءات على المستوى الإداري وأهمها الإدارة البيئية، وكذا التحول إلى الوظائف الخضراء لما تحققه من آثار إيجابية على البيئة والموارد الطبيعية وآثار ذلك على المؤسسة الاقتصادية من خلال تحقيق وفورات مادية وتحقيق مزايا تنافسية تضعها في سلم الريادة والتفوق.

نتائج الدراسة

لتجسيد الجانب النظري للدراسة على أرض الواقع تم التطرق إلى واقع إهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة والممارسات المتعلقة بذلك، وتم التوصل من خلال هذا العمل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن ذكرها في مايلي:

- ❖ على الرغم من تباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموضوعة من قبل الهيئات العالمية والدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية إلا أنها تجمع على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الذي تؤده على جميع الأصعدة ؛
- ❖ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسط العديدة من المشاكل المختلفة المصدر والتأثير؛

- ❖ بالرغم من الآليات التي وضعتها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عن ما هو مسطر من حيث تعدادها أو مستويات مساهمتها في مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- ❖ تعتبر التنمية المستدامة اتجاه تنموي جديد يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مبنية على استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية، كما أن لها أبعادا مختلفة اقتصادية اجتماعية وبيئية؛
- ❖ أصبح من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية والبيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك يتعين على المؤسسات تغيير نظرتها للعالم وذلك بتقليل الاهتمام بالاعتبارات التي تركز على الأرباح والخسائر قصيرة الأجل والاهتمام بالعائد المترتب على التواصلية البيئية في الأجل الطويل ويكون ذلك بانتهاج توجهات تحتوي على المزيد من الممارسات الأخلاقية والصديقة للبيئة والأكثر عدالة اجتماعية؛
- ❖ يعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم النظم التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف الحد من التلوث البيئي وزيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسات الاقتصادية وبما يؤدي أيضا إلى الحد من ضياع الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية؛
- ❖ إن التطبيق الناجح لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة يحتاج إلى دعم واهتمام الإدارة العليا والتزامها، وإلى تكامل جهود كافة المستويات الإدارية في المؤسسة؛
- ❖ من الضروري توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لاقامة واستمرارية نظام الإدارة البيئية؛
- ❖ يعد الإنتاج الأنظف أسلوب عمل يساهم في إكساب المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -التي تتوفر لها الإمكانيات لتبني هذا المدخل- بصفة خاصة مستوى يمكنها من التميز على غيرها من المؤسسات المنافسة؛
- ❖ يمثل نظام الإدارة البيئية القاعدة الأساسية لتشجيع نشر فكر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف حيث أن التطبيق السليم لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف من خلال منظومة يحقق أهداف اقتصادية وبيئية للمؤسسة والمجتمع وفق القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة؛
- ❖ يوفر التحول نحو الوظائف الخضراء العديد من الفرص والمزايا التنافسية للمؤسسات لكنه يشترط توفر إمكانيات بشرية ومالية خاصة لضمان التوجه نحو هذا المفهوم والذي يفوق قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛

- ❖ أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة على دراية بضرورة امتلاك توجه بيئي في نشاط المؤسسة وأنه من أهم المبادئ التي تتحلى بها الإدارة العليا؛
- ❖ المسئولون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة على دراية بأن تطبيق عناصر السياسة البيئية من الاقتصاد في استهلاك الموارد والطاقة والالتزام بتدوير النفايات والالتزام بتقليل التلوث يخفض التكاليف ويرفع من هامش الربح ومنه تحقيق فرص اقتصادية أكثر؛
- ❖ لا تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة على نظام للإدارة البيئية حيث يعتبر هذا النظام مكلف كما أن هذه المؤسسات لا تمتلك الموارد المالية والبشرية اللازمة بالرغم من معرفتهم بأهميته؛
- ❖ تدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة ممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة في وظائفها بصورة سطحية وذلك راجع إلى طبيعة هذه المؤسسات التي يتسم عملها بالعشوائية وتداخل الوظائف فيما بينها وأيضا عدم امتلاكها الموارد المالية اللازمة والموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال .

توصيات الدراسة

كتوصيات نختم بها بحثنا نقترح ما يلي:

- على الحكومات الساعية لتحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم واضح للمسؤولية البيئية وتقنينها في الأنظمة الداخلية للمؤسسة بشكل صارم ووفق آليات واضحة؛
- أصبح من الضروري على كل المؤسسات مهما كانت ظروفها، حجمها أو نشاطها الالتزام بالمسؤولية البيئية المشتركة؛
- ضرورة ووجوب الرقابة الحكومية على أنشطة المؤسسات وتسليط العقوبات بشكل صارم على الأنشطة الضارة بالبيئية؛
- الاعتماد على برامج تحسيسية وتكوينية في مجال المؤسسة الاقتصادية والبيئة؛
- فتح تخصصات أكاديمية تعنى بالجوانب البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة؛

آفاق الدراسة :

كآفاق للدراسة نقترح مايلي:

- ❖ أثر استعمال تكنولوجيا الانتاج الانظف على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة؛
- ❖ أثر العلامة البيئية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسيتها؛
- ❖ مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد السلامة المهنية بولاية تبسة.